

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق فرص العمل: دراسة حالة ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023

Small and medium enterprises and their role in job creation: case study of M'sila province during the period 2018-2023

حجار مبروكة¹

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

mabrouka.hadjar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/13 تاريخ القبول: 2024/12/31 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل بولاية المسيلة (الجزائر) خلال الفترة 2018-2023 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قدمت دعماً ملحوظاً لهذه المؤسسات من خلال آليات دعم ومرافقة متنوعة، مما أسهم في خلق فرص عمل مستمرة خلال هذه الفترة. فرص العمل هذه كانت متفاوتة حسب قطاعات النشاط، حيث سجل قطاع البناء والأشغال العامة أعلى نسبة في خلق مناصب العمل وهذا دليل على جهود الدولة في تحسين البنية التحتية، على عكس قطاع الفلاحة والصيد الذي شهد نمواً متباطئاً في خلق فرص العمل. تقترح الدراسة بضرورة معالجة التحديات في القطاعات ذات النمو الضعيف لتحقيق نمو متوازن ومستمر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مناصب عمل، بطالة.

تصنيف JEL: O23, O26

Abstract:

. The study aims to highlight the role of the small and medium enterprises in creating job opportunities in the wilaya of M'Sila (Algeria) during the period 2018-2023, using the descriptive-analytical method. The study found that Algeria has provided significant support to these enterprises through various support and accompaniment mechanisms, contributing to the continuous creation of job opportunities during this period. However, these opportunities varied by sector, with the construction and public works sector recording the highest job creation rate. This indicates the state's efforts to improve infrastructure, in contrast to the agriculture and fishing sector, which saw slower growth in job opportunities. The study suggests addressing the challenges in the weak-growth sectors to achieve balanced and sustainable growth.

Keywords: Small and medium enterprises, Job opportunities, Unemployment.

Jel Classification Codes: O23, O26

* حجار مبروكة

I. مقدمة:

تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تواجهها الدول على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي، تتفاقم هذه المشكلة لعدة أسباب أهمها التحولات الاقتصادية السريعة، التطور التكنولوجي، زيادة الكثافة السكانية..... إلخ، حيث تعتبر البطالة آفة اجتماعية لها عواقب كارثية كزيادة مستويات الفقر والجريمة في المجتمع. تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أهم الحلول القادرة على التخفيف من حدة البطالة، بفضل قدرتها على الابتكار والاستجابة السريعة للتحولات الاقتصادية، وبالتالي فهي تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة، وهذا ما أثبتته العديد من التجارب الدولية.

حذت الجزائر حذو هذه الدول من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد منحت لها الأولوية في الحصول على التحفيزات الجبائية، و سهولة الحصول على القروض، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية التي تعيق نمو هذه المؤسسات.

نتساءل في هذه الدراسة كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في ولاية المسيلة (الجزائر) خلال الفترة 2018-2023؟ وماهي التحديات التي تواجهها لتحقيق هذا الهدف؟ تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الهام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، كما تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة ميدانية على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة ودورها في خلق مناصب عمل جديدة خلال الفترة 2018-2023، والتعرف على العوائق التي يمكن أن تعترضها وتحول دون تحقيق أهدافها، ومحاولة تقديم بعض الاقتراحات لتجاوزها. بناء على ذلك تم اقتراح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة من توفير فرص عمل جديدة خلال الفترة 2018-2023.

الفرضية الثانية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة تحديات كبيرة تتعلق بضعف البنية التحتية والتمويل غير كافي بالإضافة الى نقص عنصر المرافقة.

من أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيتين المطروحتين قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي. كما قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الاطار النظري للبطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة ودورها في خلق فرص عمل خلال الفترة 2018-2023

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة.

II. الاطار النظري للبطالة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول من خلال هذا المحور اعطاء تعريف للبطالة والتعرف إلى أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، كما سيتم التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق مناصب عمل جديدة.

II-1 البطالة وآثارها السلبية:

II-1-1 تعريف البطالة:

البطالة ظاهرة اقتصادية خطيرة تعاني منها معظم دول العالم، على اختلاف أنظمتها ، وقد قدمت لها العديد من التعاريف أهمها:

التعريف الأول: " البطالة هي الحالة التي لا يستطيع الأفراد ممارسة النشاطات أثناء مدة زمنية معينة لوجود عوامل خارجة عن إرادتهم على الرغم من أن هؤلاء الأفراد هم في سن العمل، وراغبين فيه، وقادرين عليه، وباحثين عنه (رمزي، 1997).
التعريف الثاني: البطالة هي " عدم امكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الانتاج فيه المتمثلة في العمل ورأس المال والأرض، والتنظيم لأسباب عديدة وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة (عمر، 2009، صفحة 20).

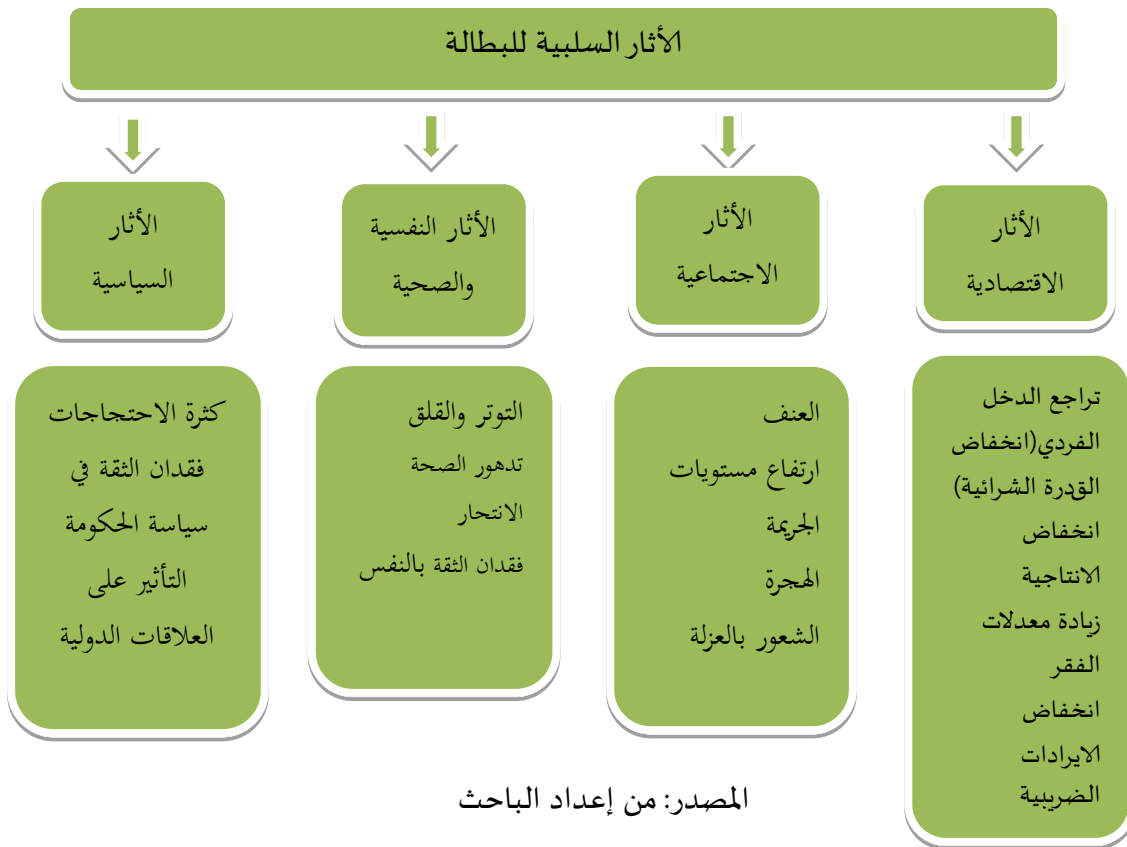
من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن وجود البطالة مرتبط بتوفر شروط معينة أهمها:

- يجب أن يكون الشخص الذي يعاني من البطالة يبحث عن عمل ولا يجده.
- أن تتوفر القدرة الجسدية والعقلية للقيام بالعمل
- توفر السن المقبول للعمل وعادة يتراوح بين 15-64 عاما
- توفر الرغبة والاستعداد لقبول الوظيفة إن وجدت
- أن يكون الشخص فعليا بدون عمل.

II-1-2 الآثار السلبية للبطالة: يترتب على البطالة مجموعة متعددة من المشاكل يمكن تلخيصها في الشكل

(01)

الشكل (01): الآثار السلبية للبطالة



من الشكل رقم (1) يتبين أن للبطالة سلبيات كثيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية، حيث أن البطالة تتسبب في هدر الطاقات الشبابية التي لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل التخفيف من سلبيات البطالة، ركزت الجزائر في سياستها التشغيلية التي تعرف على أنها "محمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانسان" (الرزاق، 2012، صفحة 191) على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بشكل فعال في خلق مناصب عمل في العديد من الدول.

II-2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى أهميتها في خلق مناصب عمل جديدة مع التركيز على التجربة الجزائرية.

II - 2 - 1 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن المتطلع على مختلف التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يجد أنها تختلف من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، وذلك نتيجة لسببين اثنين، السبب الأول يعود إلى اختلاف المعايير التي على أساسها يتم تعريف هذه المؤسسات، و السبب الآخر يعود إلى اختلاف درجة النمو الاقتصادي .

و سيتم التركيز في هذا البحث على التعريف المقدم من طرف المشرع الجزائري. حيث نجد هنا تعريفين:

التعريف الأول: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 01 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري وحصيلتها السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار جزائري (الجريدة الرسمية، 2001، العدد 77)، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول (1): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في الجزائر) في ظل القانون رقم 01-18

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50-250	من 200 مليون الى 2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية، (2001، العدد 77، الصفحة 6)

التعريف الثاني:

عرف هذا النوع من المؤسسات في المادة الخامسة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 يناير 2017 بأنها "مؤسسة انتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 الى 250 شخصا، و لا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، كما تستوفي معيار الاستقلالية، ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول الموالي:

الجدول (2): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في الجزائر) في ظل القانون رقم 17-02.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مصغرة	1-9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	50-250	من 400 مليون دج الى 4 ملايين دج	200 مليون دج-1 مليار دج

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2017، العدد 2).

نلاحظ أن هناك نوع من التباين بين الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)، من حيث رقم الأعمال والحصيلة السنوية، التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في ظل القانون 17-02 مقارنة بالقانون 01-18 وهذا يدل على زيادة دعم الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وتشجيعها على الابتكار لمنافسة المؤسسات الدولية، من خلال إدراج أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاوله تحسين أدائها، ويمكن تلخيص أجهزة الدعم الجديدة في الشكل رقم (2).

الشكل (2): أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على: (دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بلا تاريخ)

II - 2 - 2 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات فهي تعتبر سهلة التأسيس لأنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما تتمتع بمبكل تنظيمي بسيط مما يكسبها خاصية المرونة، كما تعمل على تعديل الميزان التجاري، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، ففي عام 2002 كانت نسبة البطالة في الجزائر 25,7% ثم عرفت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا حيث وصلت نسبة 12,55% وفقا لإحصائيات 2020 مسجلة تراجعاً ب 13,15 نقطة (رزق، 2022) وهذا يدل على جهود الدولة للتخفيف من حدة البطالة، خاصة ما يتعلق بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت وزارة الصناعة الجزائرية في نهاية شهر يونيو 2022، أكثر من 1320664 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المستوى الوطني أي بزيادة تقدر ب 4,45% إذا ما قورنت بسنة 2021 بعدد عمال يقدر ب 3220661 عامل (ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 1,3 مليون على

المستوى الوطني، 2023)، بعدما كان عدد مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2014 يقدر بـ 2157232 منصب عمل أي أن هناك زيادة في عدد مناصب العمل سنة 2022 بـ 1063429 منصب عمل جديد إذا ما قورنت بسنة 2014 (مبروكة، 2016).

III. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة ودورها في خلق فرص عمل خلال الفترة 2018-

2023

سنقوم من خلال هذا المحور الاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023، من خلال معلومات مقدمة من قبل مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة التي نشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-15 المؤرخ في 01 ربيع الثاني عام 1634 الموافق لـ 22 يناير سنة 2015 والذي يتضمن انشاء المديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها، وقد تم التركيز في دراستنا على مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

III -1 مهام مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حليم، 2024):

- ✓ تساهم في تنفيذ استراتيجيات و برامج العمل للقطاع وتقييم أثرها و تُقدم حصيلة النشاطات؛
- ✓ تدرس وتقتراح كل تدبير للدعم و الشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية و الفضاءات الوسيطة و المؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تساهم في ترقية الشراكة الوطنية و الأجنبية لاسيما في ميدان المناولة؛
- ✓ تساهم في انجاز و تحيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

III -2 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023

سنقوم من خلال هذا الجزء من البحث باستعراض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة خلال الفترة 2018-2023

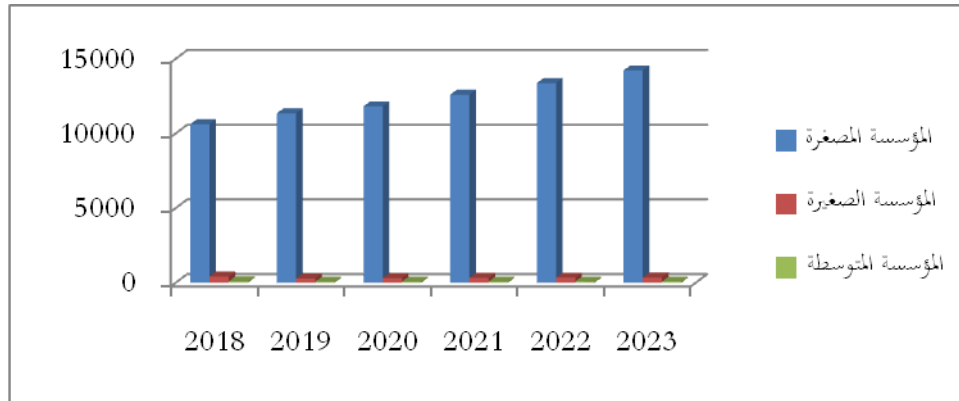
الجدول (3): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسة المصغرة	10618	11346	11815	12595	13375	14216
المؤسسة الصغيرة	412	290	306	324	335	348
المؤسسة المتوسطة	88	72	73	75	76	77
المجموع	11118	11708	12194	12994	13786	14641
نسبة التطور %		5,30	4,15	6,56	6,09	6,20

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مديرية الصناعة والمناجم بالمسيلة

ولتوضيح المعلومات المتضمنة في الجدول بصورة أحسن، نستعين فيما يلي ببيان يوضح عدد كل من المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة و المؤسسات المتوسطة.

الشكل (3): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المسيلة حسب نوعها خلال الفترة 2018-2023



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام المعطيات المتضمنة في الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023 زيادة مستمرة في عدد المؤسسات حيث سجلت معدلات نمو ايجابية من سنة إلى أخرى لكنها كانت متذبذبة. فسجلت نسبة نمو تقدر ب 5,30% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 أي بزيادة 590 مؤسسة جديدة، ثم انخفضت نسبة النمو إلى 4.15% سنة 2020 أي بزيادة 486 مؤسسة، أما في السنوات 2021، 2022، 2023 كانت هناك زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 800، 792، 855 مؤسسة على التوالي أي بنسب نمو تجاوزت 6%. كما يتبين لنا أيضا أن المؤسسات المصغرة تشكل الجزء الأكبر من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يعكس دورها الكبير في التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد عرفت هي الأخرى تحسنا ملحوظا في عددها إلا سنة 2019 التي سجلت نقص واضح في عددها ب 122 مؤسسة توقفت عن النشاط، لتعاود الارتفاع فيما بعد، المؤسسات المتوسطة بدأت ب 88 مؤسسة في 2018 وانخفضت إلى 72 مؤسسة في 2019 ثم شهدت زيادة طفيفة لتصل إلى 77 مؤسسة في 2023.

III -3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية المسيلة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2018-2023.

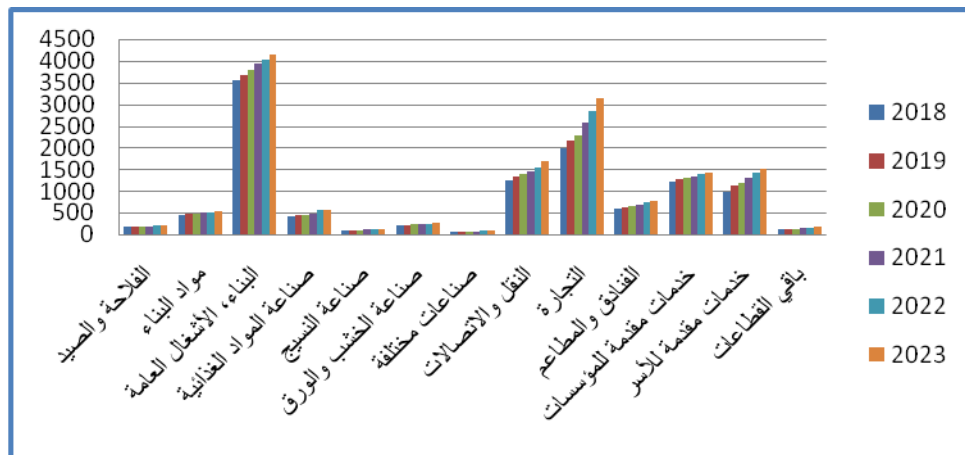
سنستعرض فيما يلي أهم النشاطات المسيطرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة خلال الفترة 2018-2023.

الجدول (4): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بالمسيلة خلال الفترة 2018-2023.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات قطاع النشاط
200	193	187	181	173	164	الزراعة والصيد
521	509	491	476	462	434	مواد البناء
4154	4014	3929	3778	3657	3559	البناء والأشغال العامة
573	549	478	450	435	427	صناعة المواد الغذائية
129	118	108	100	93	86	صناعة النسيج
253	247	241	232	219	212	صناعة الخشب والورق
78	76	69	57	55	49	صناعات مختلفة
1686	1532	1450	1379	1321	1239	النقل والاتصالات
3143	2843	2573	2288	2159	1997	التجارة
781	754	680	650	635	606	الفنادق والمطاعم
1421	1383	1346	1296	1266	1228	خدمات مقدمة للمؤسسات
1515	1410	1306	1179	1111	990	خدمات مقدمة للأسر
187	158	136	128	122	127	باقي القطاعات
14641	13786	12994	12194	11708	11118	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مديرية الصناعة والمناجم - المسيلة.

الشكل (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بالمسيلة خلال الفترة 2018-2023.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام المعطيات المتضمنة في الجدول (4).

من خلال الجدول رقم(4) الذي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2018-2023، نلاحظ أن معظم القطاعات خلال فترة الدراسة عرفت نموا مستمرا في عدد المؤسسات خاصة القطاعات التالية: البناء والأشغال العامة، التجارة، النقل والاتصالات، الخدمات، حيث في مجال البناء والأشغال العامة ارتفع عدد المؤسسات من 3559 مؤسسة في سنة 2018 إلى 4154 مؤسسة في 2023، نفس الشيء بالنسبة لصناعة المواد الغذائية حيث نلاحظ تحسنا ملحوظا في عدد المؤسسات خاصة في سنتي 2021 و2022، قطاع الفنادق والمطاعم ارتفع عدد المؤسسات من 606 مؤسسة سنة 2018 إلى 781 مؤسسة سنة 2023، هذا يدل على زيادة الطلب على الخدمات السياحية، في حين نلاحظ أن بعض القطاعات عرف نموا بطيئا خاصة قطاعي الفلاحة والصيد وصناعة النسيج

III -4- توزيع عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2018-2023.

من خلال هذا العنصر سيتم عرض وتحليل توزيع عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط بولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023.

الجدول (5): توزيع عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2018-2023.

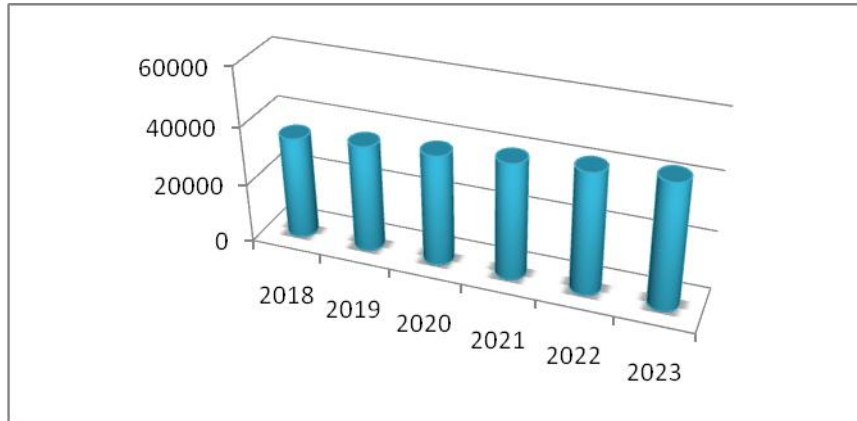
قطاع النشاط	السنوات					
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الفلاحة والصيد	869	881	898	905	933	943
مواد البناء	1973	2086	2126	2342	2390	2404
البناء، الأشغال العامة	12872	13414	13752	14275	14501	14838
صناعة المواد الغذائية	1738	1755	1812	1869	1977	2022
صناعة النسيج	178	191	207	245	268	292
صناعة الخشب والورق	411	428	468	494	504	514
صناعات مختلفة	395	403	406	426	444	448
النقل والاتصالات	2297	2413	2566	2657	2773	2951
التجارة	4469	4793	5061	5638	6069	6547
الفنادق والمطاعم	1539	1592	1631	1699	1787	1821
خدمات مقدمة للمؤسسات	5110	5363	5513	5651	5788	5848
خدمات مقدمة للأسر	1709	1907	2018	2210	2333	2487
باقي القطاعات	1264	1237	2150	1276	1576	1682
المجموع	34824	36463	37710	39687	41343	42797
نسبة التطور		%4,70	% 3,41	% 5,24	% 4,17	% 3,51

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة.

يوضح الجدول (05) توزيع عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مختلف القطاعات في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023، حيث يظهر لنا نموا مستمرا في عدد العمال مع وجود تفاوت في معدلات التطور بين مختلف القطاعات، فقد سجل قطاع البناء و الأشغال العامة أكبر عدد للعمال، حيث ارتفع من 12872 عامل في 2018 إلى 14838 عامل في 2023، وهذا دليل على اهتمام السياسات الحكومية بالبنية التحتية للبلد، وما يثبت ذلك أيضا ارتفاع عدد العمال في قطاع النقل والاتصالات الذي يعتبر قطاع مهم في البنية التحتية من 2297 عامل في 2018 إلى 2951 عامل في 2023، بزيادة تقدر ب 654 منصب عمل جديد، كما شهد قطاع التجارة نموا ملحوظا بزيادة 2078 منصب عمل جديد في الفترة 2018-2023، وقطاع الخدمات المقدمة للأسر بزيادة تقدر ب 778 منصب عمل خلال نفس الفترة، لكن قطاع الفلاحة والصيد عرف نموا متباطئا في مناصب العمل، فخلال الفترة 2018-2023، وظف القطاع 74 عاملا فقط ، لذا يجب على الحكومة إعادة النظر في السياسات المنتهجة للنهوض بهذا القطاع الهام، والقطاعات الأخرى التي سجلت نموا متباطئا.

على العموم يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة شهدت زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2018-2023 على الرغم من وجود تذبذب في نسب التطور حيث كانت أعلى نسبة توظيف سنة 2021 وأقلها في 2020، أما عن عدد مناصب العمل الجديدة في الفترة الممتدة من 2018-2023 فقد بلغ 7973 منصب عمل جديد.

الشكل (5): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة خلال الفترة 2018-2023.



المصدر : من إعداد الباحث

IV. التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة (الجزائر) مجموعة من التحديات تؤول دون تحقيق الأهداف المسطرة أهمها: (قطوش، 2024)

- ✓ أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة هو صعوبة الحصول على التمويل اللازم للتأسيس والتوسع، ويعود ذلك للإجراءات البيروقراطية للبنوك فيما يخص ضمانات التمويل.
- ✓ نقص اليد العاملة المؤهلة، مما يؤثر على جودة المنتجات والانتاجية.
- ✓ نقص البرامج الخاصة بتدريب العمال، وإن وجدت تكون غير مناسبة لمتطلبات العمال.

✓ تعاني ولاية المسيلة من نقص في البنية التحتية مثل الطرق الجيدة، وخدمات الاتصالات مما يعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة تفتقر للتكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة في الإنتاج ، مما يؤثر على مقدرتها على المنافسة.

✓ من بين المشاكل التي تعاني منها أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة هو نقص عنصر المرافقة من طرف المختصين لإيجاد حلول سريعة لأهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات وتشجيعها على التوسع والنمو.

V- الخلاصة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام العديد من الحكومات ومن بينها الجزائر، نظرا لفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بتوفير مناصب عمل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة التي تسبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية، ومن خلال دراسة أهمية هذه المؤسسات في استحداث مناصب عمل في ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023 توصلنا إلى مايلي:

- عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة مستمرة في عددها خلال الفترة 2018-2023، حيث تراوحت نسبة نموها بين 4,15% و 6,56%.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة خلال فترة الدراسة حيث وصل عددها إلى 14216 مؤسسة مصغرة سنة 2023، اذا ما قورنت بالمؤسسات الصغيرة التي بلغ عددها 348 مؤسسة والمتوسطة 77 مؤسسة في نفس السنة.
- سيطرت قطاع البناء والأشغال العامة على أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلاف قطاع الفلاحة والصيد.
- وصل عدد المناصب الجديدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2018-2023 إلى 7973 منصب عمل جديد. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة عدة تحديات أهمها: ضعف البنية التحتية والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة الى نقص كفاءات اليد العاملة المؤهلة وعنصر المرافقة، وبناء على ذلك نقدم مجموعة من الاقتراحات:
- يجب على الدولة الاهتمام أكثر بالقطاعات التي سجلت نموا بطيئا، لإحداث نوع من التوازن بين القطاعات.
- اعداد برامج تكوينية للعمال حسب متطلبات سوق العمل.
- تقديم دعم مالي إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوسع أكثر في نشاطها مما يخلق مناصب عمل إضافية.
- مرافقة هذه المؤسسات بصفة مستمرة.
- تشجيعها أكثر على الابتكار والريادة من أجل دخول الأسواق العالمية.

VI- المراجع:

المراجع العربية

Références translated from Arabic.

1. The number of small and medium-sized enterprises has increased to more than 1.3 million nationwide. (February 18, 2023). Retrieved June 25, 2024, from the Algerian News Agency: <https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1>
2. Al-Rawi Ahmed Omar. (2009). Studies in the Iraqi economy after 2003. Baghdad: Dar Al-Doctor for Sciences.
3. Hajjar Mabrouka. (2016). Evaluating the role of tax policy in supporting the private sector in Algeria during the period 1999-2014 (PhD thesis). Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Setif: Ferhat Abbas University Setif-1.
4. Halim Qatush. (June 26, 2024). Challenges facing small and medium-sized enterprises in the state of M'Sila. (Researcher, interviewer)
5. Support for small and medium-sized enterprises. (No date). Retrieval date 2024 06, 24, from the Ministry of Industry and Pharmaceutical Production: <https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme>
6. Zaki Ramzi. (1997). The political economy of unemployment, an analysis of the biggest contemporary capitalist problems. Kuwait: World of Knowledge Series.
1. ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أزيد من 1,3 مليون على المستوى الوطني . (18 فيفري , 2023). تاريخ الاسترداد 25 06 , 2024 , من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1>
2. الراوي أحمد عمر . (2009). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. بغداد: دار الدكتور للعلوم.
3. حجار مبروكة. (2016). تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف-1.
4. حلیم قطوش. (26 جوان , 2024). التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة. (الباحث، المحاور)
5. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 24 06 , 2024 , من وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme>
6. زكي رمزي. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأكبر المشكلات الرأسمالية المعاصرة. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
7. قطوش حلیم. (25 06 , 2024). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة. (حجار مبروكة، المحاور)
8. قطوش رزق. (2022). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2020. مجلة العلوم الادارية والمالية، 06(01)، الصفحات 127-143.
9. لخضر عبد الرزاق مولاي. (01 06 , 2012). تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر. مجلة الباحث، 10(10)، الصفحات 191-204.

7. QatoushHalim. (25 06, 2024). The reality of small and medium enterprises in M'Sila. (HajjarMabrouka, Al-Muhawer)
8. QatoushRizk. (2022). The contribution of small and medium enterprises to creating jobs and alleviating unemployment in Algeria during the period 2002-2020. Journal of Administrative and Financial Sciences, 06(01), pp. 127-143.
9. Lakhdar Abdel RazzaqMoulay. (01 06, 2012). Evaluation of the performance of employment policy in Algeria. Al-Baheth Journal, 10(10), pp. 191-204.